

وزارة العدل

القرار

بصفتها: الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٧/٢٥١

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد أمين الحوامدة .

وعضوية القضاة السادة

محمود البطوش ، حسين السكران ، حابس العبدالات ، زهير الروسان .

المميز زة : شركة أبناء خلف الطراونة .

وكيلها المحامي عبدالله الضمور .

المميز ضدهما :

١. بلدية الكرك الكبرى ويمثلها رئيس البلدية .

٢. مجلس بلدي الكرك .

ويمثلهما المحامي عبدالله الزريقات .

بتاريخ ٢٩/١١/٢٠١٦ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة
استئناف حقوق عمان في القضية رقم (٢٠١٦/١٦٥١٩) بتاريخ ٢٦/٤/٢٠١٦
المتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية
حقوق الكرك في الدعوى رقم (٢٠١٥/١٥٨) بتاريخ ١٤/١/٢٠١٦ القاضي برد
دعوى المدعية شركة أبناء خلف الطراونة موضوعاً لعدم استنادها إلى صحيح
القانون ورد دعوى المدعي كمال شكلاً لعدم تمثيله تمثيلاً قانونياً صحيحاً وكون
وكالة وكيله غير موقعة من المدعي كمال وأن الدعوى مقدمة فيما يتعلق به ممن
لا يملك حق تقديمها وتضمين المدعيين الرسوم والمصاريف ومبلغ ١٠٠٠ دينار
أتعاب محاماة للجهة المدعى عليها) وتضمين المستأنف الرسوم والمصاريف .

للأسباب الواردة في لائحة التمييز طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً
ونقض القرار موضوعاً .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن واقعة الدعوى تشير إلى إقامة المدعين:

١. شركة أبناء خلف الطراونة .
٢. كمال خلف الطراونة .

الدعوى رقم (٢٠١٥/١٢٨) لدى محكمة بداية حقوق الكرك بمواجهة
المدعى عليهما :

١. بلدية الكرك يمثلها رئيس البلدية .
٢. مجلس بلدية الكرك .

وموضوعها فسخ عقد إحالة عطاء التوريد ومنع المطالبة واسترداد ما تمت
مصادرته والبالغ ٣٠٠٠٠ دينار والتعويض عن العطل والضرر للأسباب الواردة
بلائحتها .

بتاريخ ٢٠١٦/١/١٤ قضت المحكمة بالآتي :

١. رد دعوى المدعية شركة أبناء خلف الطراونة موضوعاً لعدم استنادها إلى
صحيح القانون .
٢. رد دعوى المدعي كمال شكلاً لعدم تمثيله تمثيلاً قانونياً صحيحاً وكون وكالة
وكيل غير موقعة من المدعي كمال والدعوى مقدمة ممن لا يملك حق تقديمها.

لم يصادف القرار قبولاً من المدعية شركة أبناء خلف الطراونة وقضت محكمة استئناف عمان بقرارها رقم (٢٠١٦/١٦٥١٩) تاريخ ٢٦/٤/٢٠١٦ بررد الاستئناف موضوعاً وتأيد القرار المستأنف وتضمن المستأنفة الرسوم والمصاريف.

لم ترتض المستأنفة القرار الاستئنافي فاستدعى تمييزه على العلم .

وعن أسباب التمييز :

ودون حاجة للرد على أسباب التمييز نجد إن لائحة التمييز لا تحمل توقيع الوكيل فتعدو منعدمة الأثر القانوني لعدم صدورها عن وكيل الطاعة .

لذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد التمييز شكلاً .

قراراً صدر بتاريخ ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٢/٣/٢٠١٧ م

برئاسة القاضي
نائب الرئيس

عضو
نائب الرئيس



عضو

عضو

Handwritten signature of the President of the Arbitration Court.

رئيس الديوان

دقق / أش
وكيل